



The Academic Alliance for Reconciliation & Peace Studies
In The Middle East and North Africa

AARMENA

Co-funded by the
Erasmus+ Programme
of the European Union



نشرة دورية تصدرها جامعة الأزهر- قسم العلوم السياسية- فريق عمل مشروع
AARMENA

عملية المصالحة بين القيم الأخلاقية والسياسية

العدد الأول / ديسمبر ٢٠٢٢

يجوز اقتباس المواد الواردة في هذا المنشور أو إعادة طبعها بمطلق الحرية، شريطة الإشارة إلى المصدر وإرسال نسخة من المنشور المتضمن للمادة المعاد طبعها إلى قسم العلوم السياسية-مشروع

AARMENA



The Academic Alliance for Reconciliation & Peace Studies
In The Middle East and North Africa

AARMENA

Co-funded by the
Erasmus+ Programme
of the European Union



رابط المشروع

<http://www.alazhar.edu.ps/eng/UnderGr/Arts/AARMENA/home.asp>

لمحة عن مشروع AARMENA

التحالف الأكاديمي للمصالحة وتحويل النزاعات وبناء السلام لمؤسسات التعليم العالي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (AARMENA). تمثل (AARMENA) تحالفًا من مختلف الجامعات ومؤسسات التعليم العالي حول العالم ، بالإضافة إلى العلماء والأكاديميين الراغبين في إجراء أبحاث مشتركة وبناء برامج ومناهج تعليمية في دراسات المصالحة وبناء السلام كدراسات متعددة التخصصات لمؤسسات التعليم العالي. وتهدف إلى تطوير درجات الماجستير والدكتوراه في هذا التخصص. تمثل AARMENA أهمية فريدة لمفهوم "المصالحات في ضم الصراع". يتم تمويل المشروع بشكل مشترك من قبل برنامج Erasmus + التابع للاتحاد الأوروبي.

تسعى AARMENA إلى تطوير وإقرار أساسيات دراسات بناء السلام والمصالحة بالتعاون مع الجامعات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والنطاق الأكاديمي الدولي. تفتح المبادرة أبوابها للباحثين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للبحث في مشاريع التعاون مع AARMENA على مستوى التعاون الأكاديمي أو للمهتمين لمتابعة درجة الدكتوراه.

تمثل جامعة الأزهر أحد الشركاء الرئيسيين في هذا المشروع. وتتطلع الجامعة إلى تطوير برامجها الأكاديمية المتعلقة بموضوع المصالحة الوطنية مع الاهتمام بالحاجة الفلسطينية الملحة لتعزيز التجذير المفاهيمي لمفهوم المصالحة والاستفادة من هذه المصالحة الوطنية على المستوى الوطني والسياسي الفلسطيني. ممارسة.

تركز هذه الورقة على الاستخدامات التي تم من خلالها وضع مفهوم المصالحة في معالجة القضايا الأخلاقية والسياسية التي تنشأ في أعقاب الخلافات والصراعات بين الأشخاص والجماعات.



التقرير النهائي للجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب إفريقيا (١٩٩٨). قادت قضية جنوب إفريقيا- بالإضافة إلى القضايا الصعبة التي خلفتها الصراعات الأهلية الأخرى وفترات القمع في تلك الحقبة، بما في ذلك التحولات من المجالس العسكرية في أمريكا الجنوبية والحروب في يوغوسلافيا السابقة- المفكرين السياسيين والقانونيين إلى تحديد موضوع العدالة الانتقالية.

إن مسألة العدالة الانتقالية هي: كيف يمكن لمجتمعات ما بعد الصراع و / أو ما بعد القمع أن تجعل الانتقال عادلاً إلى حكومة مستقرة وديمقراطية (يُنص عليها عادةً) في ضوء حقيقة الأخطاء والأضرار السابقة. ومن الأهمية بمكان تهيئة الظروف التي تضمن أن حدوث مثل هذه الانتهاكات «لن تتكرر أبداً». في جنوب إفريقيا في التسعينيات، بدت «المصالحة» ذات أهمية حاسمة لعملية انتقال عادل. وبإسم هذه القيمة، منحت هيئة الحقيقة والمصالحة العفو عن الملاحقة القضائية للمذنبين بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان ذات الدوافع السياسية مقابل شهادتهم الكاملة والصادقة. ناقش

المنظرون والمحللون السياسيون مدى مساهمة لجنة الحقيقة والمصالحة في المصالحة في جنوب إفريقيا، وكذلك ما إذا كان مفوضوها قد تصوروا بشكل صحيح المصالحة. وعلى نحو متزايد، يطبق المنظرون والفلاسفة لغة ونظريات المصالحة، التي تم تطويرها في الأصل للتعامل مع السياقات الانتقالية، على الديمقراطيات المستقرة وغير الانتقالية. وغالباً ما تُطرح المناقشات حول كيفية تعامل دول المستوطنين البيض مثل الولايات المتحدة وكندا وأستراليا مع إرثها التاريخي من الظلم على أنها نقاشات حول المصالحة. أحياناً يتم الطعن في قيمة المصالحة في مناقشات القانون الجنائي، خاصة بين أولئك المهتمين بالتحقيق في إجراءات العقوبة والعقوبات البديلة. ويصور دعاة «العدالة التصالحية» الجريمة على أنها تنحصر في العلاقة بين الجاني والضحية والمجتمع المحلي، ويتطلعون إلى تدابير مثل دفع التعويضات والحوار وجهاً لوجه من أجل استعادة تلك العلاقة، وعمما إذا كان القانون المدني أيضاً قابلاً للتفسيرات التي تؤكد على العلاقات المحطمة والمعاد إصلاحها. يشير البعض إلى الروابط بين قيمة المصالحة والممارسات في تقاليد القانون المدني الخاصة بـ «التوفيق»، حيث ينصب التركيز على استيعاب المطالبات المتنافسة.

يستخدم مصطلح «المصالحة» للإشارة إلى عملية أو إلى نتيجة أو هدف. وهي تحسن العلاقات بين الأحزاب التي كانت في السابق على خلاف مع بعضها البعض. إن طبيعة ودرجة التحسين المطلوب للتأهل للمصالحة لأي سياق معين هي مسألة خلاف بين المنظرين. كذلك أيضاً، قد تلعب أسباب تحسن العلاقات دوراً في تحديد ما إذا كانت المصالحة قد حدثت بالفعل. وهذا يعني، في بعض الروايات، أن الطرفين سيقران أنهما متصالحان فقط إذا كانت علاقتهما المستقبلية الأفضل ناتجة عن تعاملهما بشكل مرضٍ مع الإرث العاطفي و / أو المعرفي و / أو المادي للماضي. في حين أن نتيجة المصالحة موجهة نحو مستقبل يتميز بعلاقات سلمية وعادلة، بيد أن عمليات المصالحة عادة ما تكون موجهة نحو استمرار المشاعر السيئة أو الشكوك أو الأضرار التي أوجدتها الصراعات والظلم في الماضي.

نما الاهتمام الفلسفي بالمصالحة كقيمة أخلاقية وسياسية في التسعينيات استجابةً لاستدعائها خلال انتقال جنوب إفريقيا الدراماتيكي من الفصل العنصري إلى الديمقراطية (قانون الوحدة الوطنية والمصالحة، رقم ٣٤ لعام ١٩٩٥؛

واسعة النطاق، ستحظى باهتمام خاص.

تختلف المفاهيم الخاصة للمصالحة عبر عدد من الأبعاد. كما يوضح القسم الأول من هذه الورقة، ويؤثر نوع العلاقة قيد البحث في سياق معين على نوع التحسين في العلاقات الذي قد يكون ضروريًا من أجل الوصول إلى تسوية. كما يُنظر إلى المصالحة على نطاق واسع على أنها مفهوم سلمي. ويناقش القسم الثاني نطاق الشدة التي تقع على طولها أنواع التحسين في العلاقات، ويشير إلى سبب اختلاف المنظرين في كثير من الأحيان في سياقات معينة حول الطيف الأكثر أهمية من الناحية الأخلاقية أو السياسية. ويقدم القسم الثالث نظرة عامة على العمليات التي يشار إليها عادة كمساهمة في التسوية. وغالبًا ما تكون هذه العمليات مثيرة للجدل؛ تلك التي أشاد بها بعض المعلقين باعتبارها ردودًا مناسبة وبناءة للنزاع الماضي ويرفضها الآخرون على أنها تقوض الظروف الأخلاقية أو السياسية للعلاقات العادلة والسلمية. ويركز القسم الرابع على العلاقة بين المصالحة والعدالة. بينما يرى البعض أن هذه القيم متوافقة وتدعم بعضها البعض، ويرى البعض الآخر أنه -لا سيما في أعقاب النزاع مباشرة- يجب على الأطراف في كثير من الأحيان الاختيار بين المصالحة والعدالة.

١. أنواع التحسين

على المستوى الأكثر تجريدًا، يمكن وصف المصالحة على أنها تحسن في العلاقة بين طرفين أو أكثر كانوا في صراع سابقًا. وتتكون العلاقة مع طرف آخر من أنماط التفاعل، والمواقف التي يميل المرء إلى اتخاذها تجاه هذا الطرف، وتوقعات ومعتقدات الطرف الآخر التي يتخذها المرء. وتظهر خمس فئات تقريبية لتحسين العلاقات من الأدبيات:

- التغييرات في الهياكل المؤسسية: تشمل الأمثلة: سياسات إصلاح الشرطة، وبناء سيادة القانون، والتغلب على العزلة عن النظام المؤسسي القائم، وتحديد المشاركة في المؤسسات أو الممارسات المشتركة.

- التغييرات في السلوكيات الخارجية: ومنها مثلاً: وقف السلوكيات العدوانية أو المهينة، وزيادة القدرة على العمل بالقرب من الطرف الآخر، وزيادة القدرة على التعاون مع الطرف الآخر.

- التغييرات في المعتقد: على سبيل المثال: فقدان الاعتقاد بأن الطرف الآخر شرير بطبيعته أو ذو قيمة أخلاقية أقل مقارنة بالآخرين، وقبول سرد الماضي خطأً، ووفقًا لذلك

أخيرًا، برزت المصالحة كموضوع بين المنظرين الأخلاقيين الذين يناقشون القضايا الأخلاقية التي تنشأ في أعقاب الأشكال اليومية من الخلافات، مثل التجاوزات داخل الصداقات أو العلاقات الأسرية. تحدث معظم هذه المناقشة في الأدبيات الخاصة بالغفران. وهنا، يتساءل المنظرون عما إذا كان يمكن للمرء أن يتصالح مع المخطئ دون أن يغفر له أيضًا، أو أن يغفر لشخص ما دون مصالحة. تظهر مثل هذه الأسئلة أيضًا في الأدبيات حول المصالحة في السياقات السياسية والقانونية، حيث غالبًا ما تكون هناك اعتراضات قوية على مسامحة الأشرار (الذين قد يظنون، بعد كل شيء، غير نادمين على ارتكاب الفظائع) أو الضغط على أشخاص آخرين لمسامحتهم. بالنسبة للبعض، فإن مفهوم المصالحة الذي لا يتطلب الغفران يوفر طريقة إيجابية للمضي قدمًا في هذه الحالات الصعبة.

غالبًا ما يكون للمناقشة حول قيمة المصالحة، خاصة في السياقات السياسية، توجه متشكك. الدكتاتوريون وصناع الحرب يتشدقون بالكلام في قيمة المصالحة في حين يستمر العدوان. تعزز مثل هذه الاشارات الشكوك حول قيمة المصالحة. ففي السياقات الانتقالية، يُزعم أن المصالحة تضع مطالب غير مبررة على ضحايا النزاع وأن تضطر للتضحية بالعدالة من أجل السلام. ففي السياقات غير الانتقالية، نادرًا ما يكون التغيير السياسي الأساسي مطروحًا على الطاولة. لذلك، على سبيل المثال، عندما تدعو حكومات دول المستوطنين البيض الشعوب الأصلية إلى المصالحة، قد تبدو سياسات المصالحة ببساطة وكأنها مطالبة بأن يتصالح السكان الأصليون مع الوضع الراهن.

ويقول نقاد آخرون إن لغة المصالحة تفسح المجال لسوء الاستخدام لأنها فارغة في الأساس. بالنظر إلى أن المفهوم ليس له محتوى معترف به على نطاق واسع أو محدد أو معايير معيارية واضحة، حيث يمكن لأي شخص تقريبًا أن يدعي أنه يسعى إلى المصالحة، في حين يعتقد المدافعون عن مفهوم المصالحة أنه قابل لمزيد من التفصيل. ومع ذلك، فإن مفهوم المصالحة ليس فارغًا كما يردد البعض، بل أنه يتحدى التحليل السهل أو السطحي أو النهائي.

يعالج هذا المدخل موضوع المصالحة بطريقة تحترم أهميتها عبر السياقات الأخلاقية (أي الشخصية والخاصة)، والسياقات القانونية والسياسية. فالعديد من القضايا والنقاشات التي تنشأ في الأدبيات حول المصالحة وثيقة الصلة بكل من هذه السياقات. ومع ذلك، فإن القضايا الخاصة بالسياقات السياسية، حيث تكون الأدبيات الفلسفية حول المصالحة

يتراءى الطرف الآخر مرة أخرى متوقعًا ومتناسكًا، ومن المحتمل الاعتقاد بأن الطرف الآخر لم يعد يشكل خطرًا غير معقول على نفسه.

- حل المشاعر والمواقف السلبية: في هذه الفئة، تشمل الأمثلة مجرد قبول ما لا يمكن تغييره؛ التغلب على الاستياء أو الخوف أو الكراهية أو الغضب تجاه المخالفين؛ وكذلك إدارة الشعور بالعار أو الذنب.

- تبني أو استئناف المشاعر والمواقف الإيجابية: على سبيل المثال: الاحترام المتبادل، والتعاطف، والحب، والشعور المشترك بالهوية أو التضامن، وإعادة الالتزام المتبادل بمجموعة مشتركة من المعايير الأخلاقية أو المجتمعية، أو الثقة المتبادلة.

إن مصطلح «الغفران» لا يظهر في هذه القائمة، على الرغم من أن جوهر المغفرة يمكن تقسيمه إلى هذه الفئات. ويختلف المنظرون حول كيفية تحليل الغفران (التسامح). بينما يرى البعض أنه تغيير في المواقف والعواطف في المقام الأول، ويعتبر البعض الآخر أن الصبر على بعض السلوكيات هو أمر حاسم للغفران (للتسامح).

تتميز أنواع العلاقات المختلفة (الأصدقاء، صاحب العمل / الموظف، المواطنون، المواطن / المسؤول) بمجموعات متميزة من التفاعلات والمواقف والتوقعات. يمكن أيضًا التمييز بين أنواع العلاقات المختلفة من خلال المعايير التي يجب أن يلتزموا بها. تختلف التوقعات المشروعة التي لدينا من أصدقائنا عن تلك التي لدينا من موظفينا، أو الغرباء الذين هم مع ذلك مواطنون، أو أولئك الذين يتصرفون بصفتهم الرسمية للدولة. يجد بعض النقاد أن صور العلاقات المتضررة والتي تم إصلاحها متوترة نوعًا ما، نظرًا لأن العديد من حالات المخالفات الجنائية أو السياسية التي يتم التحدث عنها في هذه المصطلحات تتضمن أشخاصًا غرباء عن بعضهم البعض. رداً على ذلك، يجادل أولئك الذين يفضلون لغة العلاقات إما أن الصراع نفسه يخلق علاقة إشكالية، والتي يجب إعادة تشكيلها أو إصلاحها، أو أنه حتى الغرباء لديهم مواقف وتوقعات من بعضهم البعض، كما يتضح من ردود الفعل الحاقدة أو السخط عندما ينتهك هؤلاء الغرباء توقعاتنا.

عند الحديث عن المصالحة، من المهم للمنظرين تحديد العلاقات بين الطرفين التي يتم التوفيق بينها. على سبيل المثال، قد يكون شخصان صديقين وزملاء عمل، بعد نزاع في العمل بينهما، يمكن لشخصين التوفيق بين علاقة العمل بينهما ولكن ليس صداقتهم. من ناحية أخرى، قد يقررون أن الطريقة الوحيدة لإنقاذ صداقتهم هي عدم

العمل معًا بعد الآن. لا يمكن للمرء أن يقول ما إذا كانوا قد تصالحوا دون تحديد العلاقة محل التساؤل.

يرى معظم منظري المصالحة بأنه لا يمكن التوفيق بين أزواج من الأفراد فحسب، بل أيضًا بين المجموعات. في الواقع، تظهر جميع التوليفات التالية في الأدبيات: مصالحة الفرد مع مجموعة صغيرة (مثل الأسرة)؛ فرد لمجموعة كبيرة (مثل دولة)؛ مجموعتان صغيرتان مع بعضهما البعض (مثل مجموعتين عرقيتين داخل الدولة)؛ مجموعة أصغر مع مجموعة كبيرة (مثل مجموعة أقلية لدولة)؛ ومجموعة واحدة مع مجموعة من المجموعات (مثل المجتمع الدولي). بالنظر إلى أن التغييرات في المعتقدات والمواقف تلعب دورًا في معظم حسابات المصالحة، فإن هذه الآراء تضغط على المنظرين لشرح المعنى الذي يوصف هذه المجموعات على أنها تمتلك معتقدات ومواقف.

يختلف المنظرون حول ما إذا كانت هناك نظرية عامة للمصالحة يمكن أن تغطي جميع أنواع العلاقات. يقدم بعض المنظرين تقديرات للمصالحة المصممة لتغطية إصلاح مجموعة واسعة من العلاقات الشخصية والسياسية، بما في ذلك العلاقات بين الأصدقاء وزملاء العمل والمواطنين. تتعرف مثل هذه التقديرات على الاختلافات المذكورة أعلاه في العلاقات، ولكنها تقدم وصفاً عامًا للفئات التي يمكن تحديدها بشكل أكبر للعلاقات من أنواع مختلفة. ويركز منظرون آخرون على نوع معين من العلاقة.

٢. تحديد القواعد المعيارية

المصالحة هدفها تحسين العلاقات. غالبًا ما تشير المصالحة إلى الاستعادة، بمعنى، الإشارة إلى العودة إلى الوضع السابق، أي الوضع قبل الخطأ أو الصراع. أدت هذه الدلالة إلى حث بعض العلماء على استخدام «التسوية» بدلاً من «المصالحة» في السياقات التي لم تعيش فيها المجموعات أو الأفراد وفقًا لعلاقات جيدة وعادلة، مثل السكان البيض والسود في جنوب إفريقيا في لحظة الفصل العنصري. سقط النظام. ولكن نظرًا لأهمية تجارب جنوب إفريقيا في مرحلة ما بعد الفصل العنصري بالنسبة إلى أدبيات المصالحة، فقد اختار علماء تعريف مصطلح «المصالحة» بحيث يشمل السعي وراء العلاقات الجيدة لأول مرة، وليس فقط. إعادة العلاقات الجيدة سابقًا. هنا، تتمثل المهمة في صياغة تقدير للعلاقات المحسنة التي تفي بمقياس معياري للعلاقة المعنية، وهو معيار ربما لم يتحقق سابقًا في الممارسة. يدرك منظرو المصالحة عمومًا أن التسوية مفهوم «سلمي»،

الأجل والمعقدة التي ترسخ السلام العادل بين أولئك الذين كانوا في السابق أقطاب الصراع. يقترح البعض أن التسامح قد يكون ضروريًا لتحقيق مجتمع سياسي سلمي ومستقر. ويجادل آخرون بأن جهود المصالحة يجب أن تهدف إلى مكان ما بين أقصى درجات وقف العدوان والتسامح الكامل. على سبيل المثال، من المعلوم أن المصالحة تشمل الأعداء السابقين الذين يأتون لرؤية بعضهم البعض على أنهم مواطنين يجب أن يعاملوا على قدم المساواة. وأن المصالحة السياسية موجهة نحو تنمية التبادل الديمقراطي في التفاعل، وهو الاستعداد للبحث عن أرضية مشتركة مع زملائه المواطنين بشأن مسائل السياسة العامة.

وتصر وجهة نظر أخرى، ظهرت بشكل خاص من الأدبيات حول المصالحة السياسية، على أن المصالحة لا يمكن تعريفها مسبقًا سياسيًا أو بطريقة غير محددة السياق. أي أن المعايير المناسبة للمصالحة داخل مجتمع ما بعد الصراع لا يمكن تحديدها إلا من خلال العمليات الحرة والتداولية والديمقراطية لذلك المجتمع. ويتربط على ذلك أن ما يعتبر مصالحة في سياق ما لن يتم احتسابه في سياق آخر. يتهم بعض النقاد أنه حتى طرح المشكلة التي تواجه المجتمعات التي تمرقها النزاعات باعتبارها قضية مصالحة، يفترض بشكل غير صحيح أن مشروع الوحدة السياسية شرعي وقانوني، وبالتالي يقوض الدعوات إلى إنهاء الاستعمار أو الانفصال أو الأشكال الأخرى من الاستقلال السياسي الأكبر للجماعات المحرومة. ويجادل النقاد كذلك بأن تبني إطار خطاب موحد للمصالحة يمكن أن يعمي الأطراف عن الأدوار التي لعبتها الهوية العرقية أو الإثنية أو الجنس أو الاستعمار أو الاضطهاد في إحداث الفظائع في المقام الأول، فضلاً عن التوزيع غير المتوازن للأضرار التي تسببت في ذلك. ويتساءل المنظرون أيضًا عما إذا كان مفهوم المصالحة يمكن أن يظل مفيدًا في إطار يفترض فيه أن السياسة تصادمية وستظل كذلك.

٣. عمليات المصالحة

تم تصميم عمليات المصالحة للمساهمة في تحسين العلاقات التي تضررت نتيجة لسوء التصرف. يتم فحص مجموعة واسعة من هذه العمليات في الأدبيات السياسية. أحد الأشياء التي يتم طرحها غالبًا في سياق الاعتراض على المصالحة بدلاً من الدفاع عنها، هو النسيان. فيما أن الماضي لا يمكن تغييره، فلا يمكن التراجع عن تلك المخالفات. لذلك، قد يجادل المرء أن الطريقة الوحيدة للتغلب على ماض مؤلم هو قمع تلك الذكرى. اتبعت بعض البلدان سياسات النسيان باسم المصالحة، بما في

وهي تسمح بإصدار الحد الأدنى والأقصى من العلاقات المحسنة. كل فئة من الفئات التي يمكن أن تتحسن العلاقات معها (المؤسسات، السلوك، المعتقدات، المواقف أو العواطف) تقبل بالمرحلة. على سبيل المثال، في أعقاب نزاع بين الأصدقاء، فإن استئناف الاحترام الأساسي هو درجة أقل من استعادة المشاعر من استئناف الحب والثقة. في أعقاب الحرب الأهلية الدموية، يمكن وصف استئناف التعاون بين الطرفين بأنه تغيير أكبر في السلوك من مجرد التعايش السلمي. عادةً ما يتم تحديد أقصى أشكال المصالحة السياسية على أنها إما صداقة مدنية، أو مسامحة، أو وحدة سياسية أو وطنية.

على الرغم من أنه يمكن استخدام مصطلح «المصالحة» لاختيار مجموعة كاملة من الظواهر، فإن المنظرين غالبًا ما يقدمون حجة لتمييز نقطة واحدة على المقياس بطريقة أو بأخرى. يحاول بعض العلماء إصلاح تعريف المصالحة لسياق علائقي معين من خلال النظر إلى طبيعة العلاقة المعنية. على سبيل المثال، قد لا يكون المنطقي التحدث عن التصالح بين الزوجين ما لم يكن هناك إعادة للثقة والحب والألفة. قد يتغلب الأزواج على غضبهم واستيائهم. قد يتعاونون بنجاح في تربية أطفالهم معًا. ولكن إذا لم تتم استعادة الثقة والمحبة والألفة، فلن يتصالحوا كزوجين. وبالمثل، من أجل تحديد ما هو ضروري للمصالحة بين الأطراف كأعضاء في المجتمع الأخلاقي، أو المجتمع السياسي، أو المجتمع الدولي، قد ننظر إلى المثل العليا التي تحدد تلك العلاقات بشكل مناسب. في النقاش في جنوب إفريقيا، ربط بعض المعلقين مفهومهم للمصالحة بالقيمة الأخلاقية لـ«أوبونتو» الذي يرى الأمر على قاعدة: «يعتمد الشخص على الآخرين ليكون شخصًا».

من جهة أخرى، يعكس الجدل حول طبيعة المصالحة السياسية اهتمامًا، ليس فقط بالمثل العليا للعلاقة السياسية، ولكن أيضًا بالحقائق غير المثالية حول المجتمعات التي يمزقها الظلم أو العنف. على سبيل المثال، يدافع البعض عن مفهوم ضعيف للمصالحة من خلال التأكيد على مدى أهمية الإنجاز الذي يمكن أن يكون عليه التعايش السلمي في أعقاب الفظائع. إنه قلق من أن الدعوة إلى السعي وراء أشكال أقوى للمصالحة ستتطلب نسيان الماضي، وترك الضحايا يتحملون تكاليف ذلك الماضي دون احتجاج. في المقابل، يجادل آخرون بأنه يجب رفض هذه الادعاءات، لأنهم يقترحون إصلاح العلاقات وتحقيق المصالحة بسرعة كبيرة. في حين يسلط المفهوم الأكثر قوة للمصالحة السياسية الضوء على التأثير العميق للنزاع والقمع على التفاعل السياسي، وولفت الانتباه إلى التغييرات طويلة

ذلك كمبوديا، التي نصح رئيس وزرائها مواطنيه في عام ١٩٩٩ «بجفر حفرة ودفن الماضي»، مع منح العفو لقادة الخمير الحمر من الملاحقة القضائية.

ومع ذلك، فإن هؤلاء المنظرين الذين يدافعون عن القيمة السياسية والأخلاقية للمصالحة غالبًا ما يرفضون الادعاء بأن المصالحة تتطلب النسيان. عوضاً عن ذلك، يدعي هؤلاء المدافعون عمومًا أن المعرفة والاعتراف بارتكاب الخطأ، فضلاً عن الاعتراف بالضحايا، أمران حاسمان لنجاح المصالحة. وعلى وجه الخصوص في السياقات السياسية، وتعتبر معرفة الحقائق الأساسية أمرًا بالغ الأهمية لأن الضحايا والمجتمع السياسي الأوسع لا يعرفون في كثير من الأحيان من المسؤول عن الخطأ الذي عانت منه الضحايا، ولا مدى الانتهاكات المرتكبة. حيث أن الإقرار بذلك يشير إلى الاعتراف الرسمي العام بما حدث. وغالبًا ما يكون هذا مطلوبًا لمواجهة الإنكار الرسمي للخطأ أو المسؤولية عن المخالفات. فالافتراض الفرويدي غير المعلن هو أن الصدمات المكبوتة ستظهر حتمًا بطرق مدمرة. الحجج الأكثر وضوحًا هي أن الاعتراف بالأخطاء والضحايا يساعد في التمام الجروح النفسية، وتمكين الثقة، وإعادة تأسيس المقاييس المعيارية للسلوك، وإعادة التأكيد على أن الضحايا أعضاء بالفعل في المجتمع الأخلاقي أو السياسي.

وفي حين أن هناك اتفاقًا واسعًا على أن عمليات المصالحة يجب أن تعترف بأخطاء الماضي والمكانة المناسبة للضحايا، فإن المنظرين يناقشون بدقة كيف يتم توصيل هذه الاعترافات على أفضل وجه، بحيث تكون ذات مصداقية وفعالة بشكل كافٍ في تحسين العلاقات المستقبلية. وعلى نطاق أوسع، ويناقش المنظرون مدى فعالية عمليات المصالحة السابقة التي أثبتت فعاليتها، وكيفية قياس الفعالية.

هناك أيضًا نقاش مستمر في المجال السياسي حول الأخطاء التي يجب الاعتراف بها وتصحيحها. حيث كانت انتهاكات الحقوق المدنية والسياسية تاريخياً محوراً لكلٍ من النظرية والتطبيق، لكن العلماء يجادلون أيضًا بأهمية معالجة انتهاكات الحقوق الاقتصادية والثقافية، ويختلف المنظرون أيضًا حول ما يجب تحقيقه إلى جانب الاعتراف، من أجل أن تكون المصالحة محتملة أو مبررة. هل يجب تصحيح الضرر المادي؟ هل يجب تحقيق العدالة الجزائية؟ هل يجب أن تغفر الأطراف؟ عادة ما ترتبط الخلافات حول تحديد العمليات الضرورية أو المناسبة بمسألة القسم الأخير:

الخلافات حول درجة التحسن في العلاقات التي يمكن متابعتها بشكل معقول في أعقاب المخالفات. أخيرًا، هناك نقاش حول من يجب أن يقرر أي عملية مصالحة يتم تبنيها في سياق معين. في السياق السياسي، يأتي هذا استجابة لدعوات وكالة محلية أكبر في صنع القرار.

٣,١ الاعتذار

ربما يكون الاعتذار هو الطريقة الأكثر وضوحًا التي يمكن من خلالها الاعتراف بالخطأ. يتطلب الاعتذار المصمم جيدًا على الأقل الاعتراف بمحقيقة ارتكاب الخطأ والمسؤولية من قبل الجاني، بالإضافة إلى التعبير عن الندم أو الحزن. من الناحية المثالية، فإن الظالم يخاطب الضحية مباشرة. هذا غير ممكن في جميع الحالات، بالطبع، كما يحدث عند وفاة الضحايا. ومع ذلك، فإن الاعتذارات المقدمة للضحايا غير المباشرين، مثل عائلات المتوفين، وكذلك الاعتذارات المقدمة أمام المجتمعات المهتمة الأوسع نطاقاً راسخة في الممارسة العملية. في العقود الأخيرة، أصبحت الاعتذارات الرسمية المقدمة من الكيانات أو الشركات الحكومية أكثر شيوعًا، مما أثار تساؤلات حول صحة وأهمية البيانات الاعتذارية التي يدلي بها الممثلون نيابة عن المجموعات، خاصةً عندما تكمن الأحداث المعنية في الماضي البعيد. كثيرًا ما يتم تقدير الاعتذارات، ليس فقط على أنها اعتراف بارتكاب مخالفات سابقة وإيماءات احترام للضحايا، ولكن أيضًا لتقديم دليل على حدوث تغيير إيجابي في الجاني أو في مجموعة المخطئين. الأطراف التي جاءت لتتحمل المسؤولية وتبذل الأفعال غير المشروعة الماضية هي أفضل المرشحين لعلاقات متجددة من التعاون والثقة. ومع ذلك، يتم تقويض هذه الإمكانيات، حين تكون الاعتذارات مبهمة للغاية أو غير كاملة أو تبدو غير صادقة. قد يتساءل المرء بشكل معقول عما إذا كان مجرد الاعتراف «بأخطاء قد ارتكبت» (التي لا تتحمل المسؤولية أو تحدد ماهية الأخطاء نفسها) أو أن المتحدث «بأسف إذا ارتكب أي شخص إساءة» (مما يترك السؤال مفتوحًا حول ما إذا كان الإجراء خاطئًا حقًا) بحيث يمكن اعتبار ذلك في الأساس اعتذاراً. كما تم تسليط الضوء على أهمية مراعاة الجوانب الجنسانية في الاعتذار.

يعتبر البعض أن الاعتذارات تقدم مساهمة كبيرة في المصالحة، وغالبًا ما لا يتم اعتذار الدولة الرسمي عن الظلم المنهجي أو التاريخي إلا بعد نقاش مطول وساخن، مما يترك القليل من الإرادة السياسية للانتقال إلى أشكال أخرى من الانصاف التي قد تكون أكثر أهمية للمجموعة المتضررة. تعطي هذه الديناميكيات مصداقية للرأي القائل بأن الاعتذار قد يرقى

إلى مستوى «سياسة الإلهاء».

٣,٢ النصب التذكارية

تتخذ النصب التذكارية عددًا من الأشكال المختلفة، مثل الآثار والمواقع المحفوظة للأحداث الهامة أو المأساوية والمتاحف والمحفوظات والاحتفالات أو الأنشطة التعليمية. قد تكون برعاية رسمية أو خاصة. ومع ذلك، توفر جميعها تركيزًا مشتركًا للذاكرة. يجادل العلماء بأن النصب التذكارية لخطأ الماضي لديها القدرة على لعب عدد من الأدوار المختلفة في عملية المصالحة. أولاً وقبل كل شيء، تساعد في الحفاظ على ذكرى الحدث الماضي، والتي تقاوم أي شخص ينكر أو ينسى الماضي. إنها تساعد في ترسيخ الفهم المجتمعي للتاريخ وتوفر تركيزًا مشتركًا على المشاعر، مثل الحزن أو الندم. من خلال المساعدة في تكوين ذاكرة جماعية للماضي، قد تساعد النصب التذكارية أيضًا في إعادة بناء أو إعادة تشكيل الشعور بالهوية الجماعية. قد تُظهر الاحتفالات التي تقدمها الجماعات المسؤولة عن المخالفات استعدادًا للاعتراف بالمسؤولية عن مثل هذه الأخطاء، (تجديد) الاحترام للضحايا، والالتزام بعدم تكرار مثل هذه الأفعال السيئة. بالنسبة للمجموعة المظلومة، يمكن للنصب التذكاري أن يشجع احترام الذات، ويظهر الإخلاص للموتى، ويساعد في الحفاظ على إحساسهم بأنفسهم كشعب.

من ناحية أخرى، غالبًا ما تكون النصب التذكارية محاطة بالجدل، حيث يختلف الطرفان حول نسخة التاريخ المطروحة أو الطريقة التي يتم عرضها بها. قد تكون محاولات تجميل أهوال الماضي مسيئة لبعض المشاهدين. وقد تصرف النصب التذكارية الانتباه عن المشاكل المستمرة أو تكون بمثابة نقطة حشد لأولئك الذين يرغبون في تجديد الصراع. علاوة على ذلك، تتغير معاني النصب التذكارية بمرور الوقت، حيث يتم إعادة تفسيرها باستمرار من قبل الجماهير اللاحقة التي تعيش في ظروف سياسية مختلفة. وبالتالي ليس هناك ما يضمن أن النصب التذكاري الذي يساهم في المصالحة في وقت ما سيستمر في القيام بذلك.

٣,٣ قول الحقيقة

تجمع كل من الاعتذارات والنصب التذكارية بين الاعتراف بالماضي المزعج مع اقتراح رد فعل عاطفي على ذلك الماضي، مثل الندم أو الأسف أو الحزن. ومع ذلك، حتى بدون هذا المحتوى العاطفي، يمكن أن يلعب نقل حقائق الماضي دورًا في المصالحة. غالبًا ما يجد الضحايا والناجون

أنفسهم غير قادرين على المضي قدمًا عندما يكونون غير متأكدين من حقائق الماضي الحاسمة. ما الذي حدث على وجه التحديد لأحبائهم؟ هل عانوا؟ من بالضبط ارتكب الفعل العنيف؟ من أعطى الأمر؟ أين دفن الجثمان؟ علاوة على ذلك، في السياقات السياسية كثيرًا ما يتم إنكار ارتكاب المخالفات رسميًا، إما في رفض الاعتراف بحدوث انتهاكات للحقوق أو أن وكيلًا معينًا مثل الدولة كان مسؤولاً عن الانتهاكات المعروفة.

يزعم بعض العلماء أن قول الحقيقة يمكن أن يخفف من المعاناة المستمرة للضحايا والناجين الذين يفتقرون إلى المعلومات حول ما حدث ومن كان (أو لم يكن) مسؤولاً عن الانتهاكات. ويساعد قول الحقيقة في مواجهة أشكال معينة من الإنكار والمساعدة في مكافحة الهياكل الاجتماعية التي تزرع الجهل بين السكان. وقد يكون قول الحقيقة أيضًا وسيلة لجبر الضرر لمن لم يتورطوا بالفعل في جرائم. وتهدف الجهود المبذولة لتسجيل هذه المعلومات وأرشفتها وتوزيعها في شكل مواد تعليمية إلى ضمان عدم تكرار الأجيال القادمة للماضي.

في عمليات العدالة التصالحية، غالبًا ما يُطلب من المجرمين تقديم سرد للجريمة. في المجال السياسي، تتمثل إحدى الآليات الرسمية لكشف وتوثيق الماضي في لجنة الحقيقة. ولجان الحقيقة هي مؤسسات رسمية مؤقتة يتم إنشاؤها لفحص أنماط انتهاكات محددة لحقوق الإنسان خلال فترة زمنية معينة. تم إنشاء العشرات من لجان الحقيقة في مجتمعات حول العالم، بما في ذلك تشيلي وتشاد وكندا. تُقدم تقارير اللجنة ملخصًا لهذه النتائج وعادة ما تصدر توصيات حول كيفية منع مثل هذه الانتهاكات في المستقبل. تختلف هذه التقارير من حيث درجة الإعلان عن الإجراءات والنتائج. حيث تعلن عن بعض أسماء الجناة الأفراد والبعض لا. فمثلاً بثت لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب إفريقيا -والتي اتسمت بدرجة عالية من الانفتاح - شهادات العديد من الضحايا والجناة على التلفزيون. في الأدبيات، تم تقديم مجموعة متنوعة من الادعاءات بشأن كيفية مساهمة لجان الحقيقة في المصالحة، سواء بين الجناة الأفراد والضحايا وكذلك داخل المجتمعات الوطنية. وعلى المستوى الفردي غالبًا ما يتم تمثيل التحدث عبر الماضي كشكل من أشكال التنفيس، حيث يمكن إعادة تجربة صدمة الماضي والتعامل معها والتخلي عنها. وقد قدمت لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب إفريقيا عدة أمثلة على مثل هذه العملية، بما في ذلك الطلبات التلقائية للعفو من قبل الجناة وعروض الصفح من الضحايا.

كانوا مسؤولين عنها وإثبات أن هذه الانتهاكات قد ارتكبت لأسباب سياسية. قد يكون العفو مشروطاً أيضاً بعدم انتحال الجرم. أخيراً، تتباين حالات العفو من حيث مدى استبعادها لأي نتائج سلبية أخرى (على سبيل المثال، الفصل من العمل).
 أثرت عدد من الاعتراضات الأخلاقية على قرارات العفو. حيث بدأ أن قرارات العفو غير عادلة للوهلة الأولى على الأقل؛ على وجه التحديد، بمنح العفو الجزائي و / أو العدالة التصحيحية. ويُزعم أن منح العفو يضر بمكافحة الإفلات التاريخي من العقاب للقادة السياسيين وعملاء الحكومة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. ويبدو أن تحقيق طموح «لن تتكرر مرة أخرى» يبدو بديهياً أقل احتمالاً إذا اعتقد القادة السياسيون والجهات الفاعلة في المستقبل أنهم لن يخضعوا للمساءلة عن أفعالهم. يتمثل الخطر الذي تشكله سياسات العفو في أنه في حالة عدم مساءلة المخالفين وتقويض قدرة الضحايا على التماس اللجوء القانوني لأضرارهم، فقد يرسلون (عن غير قصد) رسالة مفادها أن انتهاكات الماضي لم تكن خاطئة أو أن الضحايا لا يستحقون معاملة أفضل. لن يتم طرد الغضب المبرر ضد الجناة، وقد يتجسد بدلاً من ذلك في أعمال انتقامية.

ولا تزال الدول تستخدم قرارات العفو بل إنها في الواقع زادت وتيرتها. وتعتمد المجتمعات قرارات العفو لعدة أسباب. قد يشجع العفو الجناة على الإدلاء بشهادات كاملة وصادقة أمام لجان الحقيقة. هنا، يتم التأكيد على قيمة تذكّر الماضي. في المقابل، كما هو الحال في كمبوديا، يمكن استخدام العفو كجزء من استراتيجية لنسيان الماضي. يمكن أيضاً استخدام قرارات العفو لتحفيز إنهاء النزاع، كما كان الحال في جنوب إفريقيا.

الحجج المتعلقة بالجواز الأخلاقي للعفو تتحدى الفكرة القائلة بأن منح العفو يعزز الإفلات من العقاب أو يقوض الاستقرار والعدالة. وأنه يمكن تبرير قرارات العفو كإجراء أخير، طالما أن الضحايا مشمولون في عملية اتخاذ القرار بإصدار عفو، ويتم استخدام العفو من أجل تسهيل إنهاء النزاع أو المصالحة. وبأنه يمكن تبرير قرارات العفو عند الضرورة لمنع حدوث قدر أكبر من الظلم، مثل انتهاكات حقوق الإنسان كجزء من نزاع مستمر. من خلال إظهار الرحمة للجنة، قد تساعد قرارات العفو في إنهاء دائرة العنف.

فيما يتعلق بالمصالحة المجتمعية، يُزعم أن لجان الحقيقة تعيد دمج الضحايا بعدة طرق. فحقيقة أن الضحايا يعلنون ما حدث لهم يساهم في إعادة ترسيخ كرامتهم المدنية والسياسية بالإضافة إلى مكانتهم التشاركية. فالتسجيل الرسمي للأخطاء التي ارتكبت ضد الضحايا، والتي تم إنكارها رسمياً في الماضي يعزز الموقف الأخلاقي المتساوي للضحايا. يمكن للتقرير الذي تعدده اللجنة، خاصة عندما يتم نشره على الملأ، أن ينمي المصالحة الجماعية من خلال مساعدة المجتمع على تغيير فهمه لذاته. يجب إنتاج سرد حول كيف يمكن للمجتمع أن يكون له في وقت واحد ماضٍ مليء بالانتهاكات بالإضافة إلى مستقبل حاضري ومثالي يتم فيه رفض هذه الانتهاكات. كما يمكن تحدى القوالب النمطية التي حرمت أفراد المجتمع من إنسانيتهم في الماضي وتعزز التعاطف معهم. ويمكن أن تعزز إجراءات وتقرير لجنة الحقيقة الثقة في المؤسسات من خلال إدانة أفعال الماضي، وتعيد لجان الحقيقة تأكيد قوة القواعد المعيارية التي تم انتهاكها، أو تضع قواعد معيارية جديدة للسلوك عندما تكون الشروط الموجودة لعلاقة ما غير عادلة أو غير أخلاقية. يعتبر قول الحقيقة شكلاً من أشكال جبر الضرر للضحايا. ويمكن للتوصيات الصادرة عن اللجان أن تساهم في منع ارتكاب الأخطاء في المستقبل.

على صعيد آخر، لا تزال لجان الحقيقة مثيرة للجدل. العديد من الانتقادات لا تستهدف قيمة إثبات الحقيقة نفسها، بل الوسائل المستخدمة لتشجيع الجناة على الشهادة، مثل العفو من المحاكمة. ويعترض آخرون على الطرق التي تضغط بها لجان الحقيقة (أحياناً بمهارة) على الضحايا من أجل التسامح أو المصالحة التي قد يرغبون في مقاومتها، أو يشككون في الفوائد النفسية للإدلاء بشهادة للضحايا. ولا يزال نقاد آخرون للجان الحقيقة يرون أن السعي وراء فهم الذات السردية أمر مرفوض بقدر ما يحاول تأسيس تفسير واحد موثوق للماضي، وأخيراً، هناك شكوك حول الآثار التصالحية للجان التي تكشف الحقيقة، حيث تفشل في اتخاذ إجراءات ضد المتورطين في الأخطاء.

٣,٤ العفو

إن قرارات العفو، التي تمنح الحماية القانونية من المسؤولية المدنية و / أو الجنائية، هي شكل مثير للجدل بشكل خاص في إجراءات المصالحة. يمكن منح العفو للأفراد أو فئات من الأشخاص. يمكن منحها دون قيد أو شرط. إذا كان منح العفو مشروطاً، فلا يحدث إلا في حالة استيفاء أحكام معينة. على سبيل المثال، في جنوب إفريقيا، كان على اللجنة الكشف الكامل عن انتهاكات الحقوق التي

٣,٦ التطهير

يشير مصطلح التطهير إلى الإجراءات القانونية التي تسمح أو تتطلب التحقيق مع الأفراد الذين يترشحون للانتخابات أو يخدمون في الجيش أو يعملون في الوكالات الحكومية أو الجامعات أو وسائل الإعلام. الأفراد الذين يتبين أن لديهم صلات بمظالم سابقة أو جماعات متورطة في الانتهاكات قد يتم الكشف عنها علناً أو استبعادها من الخدمة في مناصب عامة. كثيراً ما يتم تبني مثل هذه الإجراءات أثناء احتلالات ما بعد الحرب أو في البلدان التي تنتقل إلى الديمقراطية. يُنظر أحياناً إلى التطهير على أنه إجراء عقابي يفتح أمام الممارسين تهم الانخراط في أشكال العقاب الجماعي التي تتجاهل الأهلية الفردية. كما تم الدفاع عن التطهير من منظور استشرافي كوسيلة لتأمين السلام أو الانتقال السياسي بالإضافة إلى إعادة الثقة في الحكومة من خلال طمأننة الجمهور بأن المخالفين السابقين لن يكونوا في السلطة. تسلط انتقادات التطهير كوسيلة لمتابعة المصالحة السياسية الضوء على إمكانية التطبيق المتحيز للقانون، وتُحذر من صعوبات إعادة تأسيس حكومة وظيفية عندما يتم استبعاد الكثير من القوى العاملة ذات الخبرة والمتعلمة من المشاركة، والقلق من أن التطهير يشجع على استمرار الشك بدلاً من التعاون بين الأعداء السابقين.

٣,٧ جبر الضرر

لقد تم استخدام مصطلح «التعويضات» على نطاق واسع للإشارة إلى الجهود المبذولة لإصلاح الضرر الناجم عن خطأ أو نزاع. ويشير الاستخدام الضيق للمصطلح إلى نقل ملكية الأرض أو البضائع أو الثروة بهدف التعويض المباشر عن البضائع التي تم أخذها أو إتلافها. ويتم الدفع إما من قبل الطرف المسؤول عن الضرر، أو من قبل المسؤولين عن المخالفين أو المستفيدين الآخرين، أو من المحتمل أن يكون عن طريق طرف ثالث يتصرف نيابة عن المذنبين. ربما يُطلق على هذا النوع من النقل اسم «الاسترداد» بشكل أفضل. ويشار أيضاً إلى عمليات النقل التي تتم رداً على الحسائر التي لا يمكن استبدالها أو تحقيق الدخل منها، مثل الوفيات أو الإصابات، باسم الاسترداد أو الجبر. يشمل الاستخدام الأوسع للمصطلح عمليات نقل المواد التي لها وظيفة رمزية بحتة. تهدف هذه المدفوعات إلى إرسال رسالة تصالحية من نوع ما وليس الإشارة إلى أن الخطأ أو الضرر قد تم سداؤه. يمكن أن تكون هدية أحد الأصدقاء إلى صديق آخر بعد الشجار مثلاً على التعويض الرمزي في الحياة اليومية. يُستخدم مصطلح «التعويضات» أيضاً على نطاق أوسع ليشمل أفعالاً أخرى غير عمليات نقل المواد،

العقوبة هي إلحاق الأذى أو المعاناة عمداً بالظالم رداً على خطأ ارتكبه. على الرغم من تصوير المجتمعات الانتقالية أحياناً على أنها مضطرة للاختيار بين المصالحة والعقاب، إلا أن هذه الاستجابات لا تتعارض بالضرورة. كما هو واضح في كثير من الأحيان في القضايا الشخصية أو الجنائية، يمكن أن تكون معاقبة المخطئ - وخاصة قبول المخطئ لتلك العقوبة - عملية يتم من خلالها تصحيح أخطاء الماضي. توضح قوة العقوبة لتهديئة الماضي بعدة طرق مختلفة، مثل: سداد الدين، أو إزالة ميزة غير عادلة، أو إرضاء غضب الضحية، أو إعادة تأكيد الوضع الأخلاقي المتساوي للضحايا. وتساعد الملاحظات الجنائية الضحايا على استعادة إحساسهم بأنهم أصحاب حقوق وبالتالي تعزز الكرامة.

في سياق الانتقال إلى الديمقراطية، يركز بعض العلماء بشكل خاص على أهمية المحاكمات رداً على الجرائم الجماعية وذات الأهمية السياسية، مثل تلك التي تنطوي على انتهاكات حقوق الإنسان من قبل المسؤولين. تمثل المحاكمات الجنائية انفصلاً واضحاً عن الماضي. تشير المحاكمات إلى الرفض الرسمي للأفعال التي يُحاكم الفرد بسببها، وهي أفعال ربما لم يتم إدانتها رسمياً من قبل. يُعتبر أيضاً أن المحاكمات الجنائية والعقوبات تساهم بشكل حاسم في المصالحة المجتمعية من خلال إعادة التأكيد على القواعد المعيارية التي ينبغي أن تحكم التفاعل. يمكن أن تشير العقوبة إلى الالتزام بسيادة القانون أو ترسيخه، فضلاً عن الإيمان بالقانون واللياقة بين المسؤولين اللذين يعتمد عليهما حكم القانون.

من ناحية أخرى، يشكك عدد من العلماء في الأثر التصالحى للمحاكمات الجنائية، لا سيما في الرد على المخالفات المنتشرة. ويرى البعض بأن المحاكمات لا تفعل شيئاً يذكر لعلاج الضحايا الذين أصيبوا بجروح نتيجة لخطأ وليس لها دور تربوي يُذكر فيما يتعلق بالقواعد المعيارية التي ينبغي أن تحكم العلاقات. المحاكمات موجهة أساساً نحو إثبات ذنب الجناة الأفراد، وليس السعي وراء الحقيقة حول الماضي. يمكن أن يؤدي هذا إلى فهم محدود للغاية للطابع الجماعي للظلم المرتكب، وتأثيرها على الضحايا والسياق الأوسع الذي جعل مثل هذه المخالفات ممكنة، وكلها قد تكون مهمة للمصالحة. علاوة على ذلك، فإن قدرة أنظمة العدالة الجنائية المحلية في المجتمعات الانتقالية على التقيد بالمعايير الإجرائية المعترف بها دولياً موضع تساؤل، وكذلك جدوى تبرير المقاضاة الانتقائية فقط لجزء ضئيل من الجناة المتورطين في الجرائم الجماعية.

مثل الاعتذارات أو حالات قول الحقيقة.

قد تستأنف الحجج الخاصة بعمليات نقل المواد بشكل مباشر مبادئ العدالة التصحيحية. كثيراً ما يفسر المعلقون الذين يدافعون عن التعويضات المادية باسم المصالحة هذه المدفوعات على أنها إقرار بالمسؤولية، أو تعبيراً عن احترام المركز الأخلاقي للضحايا، أو أعمال ندم أو رعاية، أو دليل على زيادة الثقة أو إعادة الالتزام بمعايير العدالة. ومع ذلك، فإن معاني جبر الضرر يمكن أن تتغير أو تقوض أو تنبذ، اعتماداً على الطريقة والسياق الذي تقدم فيه. ومع ذلك، عندما تقتزن بالاعتذارات وقول الحقيقة وغيرها من التدابير، فإن التعويضات لديها القدرة على تحسين العلاقات. ربما الأهم من ذلك، أن ترك أضرار محددة دون تعويض قد يقوض فعالية الاعتذارات والجهود الأخرى للمصالحة.

تعتبر التعويضات عن الظلم التاريخي مثيرة للجدل بشكل خاص. تتعلق إحدى المناقشات الجارية بذنوب أو مسؤولية أولئك الذين سيدفعون، وحقوق المطالبة والاتصال بضحايا أولئك الذين سيتلقون الدفع، وصعوبة حساب المبلغ المناسب للتعويض. وتشير مثل هذه المناقشات إلى أن جبر الضرر يتم تفسيره على أنه رد، حيث يكون للمنطق القانوني لحقوق الملكية والميراث أهمية قصوى وليس في إطار المشروع الأوسع لإصلاح العلاقات.

يشعر الضحايا وأحفادهم، من جانبهم، أحياناً بالقلق من أن قبول مدفوعات التعويض قد يُنظر إليه على أنه رسم حدود للماضي، على أنه يعني ضمناً أن الدين الأخلاقي قد تم سداؤه أو أن كل شيء قد تم إعفاؤه. كما يعترضون على الاقتراح القائل بأن الأشخاص والأشياء القيمة الأخرى المفقودة يمكن استردادها بالمال أو بسلع مادية أخرى.

٣,٨ الغفران

هناك خلاف كبير، خاصة في الأدبيات السياسية، حول العلاقة بين التسامح والمصالحة. هل يمكن التصالح بين الأطراف إذا رُفضت المغفرة؟ هل المغفرة حقيقية إذا امتنعت الضحية عن إعادة علاقتها مع الظالم؟ ويمكن إرجاع الاختلافات في الرأي حول هذه الأمور جزئياً إلى أنواع الخلافات حول تعريف التوفيق التي تم ذكرها سابقاً (أي فيما يتعلق بأنواع ودرجات التحسين التي يجب إجراؤها قبل وصف نوع معين من العلاقة على أنها تمت تسويتها). بيد أن الخلافات المماثلة حول طبيعة المسامحة تعقد الأمور أكثر.

في الأدبيات الخاصة بالتسامح بين الأشخاص، تركز تعريفات التسامح بشكل عام على التغلب على الاستياء

(أو المواقف السلبية المماثلة) التي كانت نتيجة لسوء التصرف أو التخلي عنه، و(قد يضيف البعض) إعادة المواقف الإيجابية، مثل حسن النية تجاه مخطئ. وحيث لا تحدث مثل هذه التغييرات في المواقف، ولكن عندما يتمكن الطرفان من إعادة التعايش السلمي أو التعاون أو حتى الثقة، فإن الحديث عن المصالحة يبدو معقولاً. ستكون هذه حالة مصالحة بدون مغفرة. وبالمثل، قد تتخلى الضحية عن استيائها من شخص أساء معاملتها ومع ذلك تتخذ خطوات لتجنب الاتصال في المستقبل بهذا الشخص حرصاً على سلامتها. مثل هذه الحالة تظهر الغفران بدون مصالحة. من هذا المنطلق، يبدو أن الغفران والمصالحة ظاهرتان منفصلتان ومستقلتان.

ومع ذلك، فإن تقييم التسامح الذي يركز على المواقف يتوافق مع الرأي القائل بأن التسامح وسيلة قوية للمصالحة. وأنواع المواقف السلبية التي تغلب عليها التسامح هي عقبات قوية للعلاقات الجيدة. عندما يتم حل هذه المواقف فإن المصالحة هي نتيجة غير مفاجئة. ومن المنطقي أيضاً، بالنظر إلى وجهة النظر هذه عن الغفران، أن نقول إن حالة المصالحة التي لا تتضمن الغفران هي أقل اكتمالاً من تلك التي تتضمن الغفران. اعتماداً على الظروف قد لا يبدو التحسن في العلاقات الذي يترك الاستياء وسوء النية بأحقية تسمية «المصالحة». في هذه الحالات، قد يقول المرء أن التسامح ضروري للمصالحة.

عندما يعمل المعلقون بمفهوم مختلف عن التسامح تختلف مناقشة المصالحة أيضاً. تركز إحدى وجهات النظر البديلة للتسامح، والتي يبدو أنها أكثر شيوعاً في السياقات السياسية أكثر من السياقات الشخصية، على أفعال الضحايا بدلاً من حالاتهم العقلية الداخلية، مما يشير إلى أنه عندما يغفر شخص أو مجموعة، فإنهم يتنازلون عن حقهم الأخلاقي في اعتقاد الخطأ ضد الظالم. وقد تم تصنيف مثل هذه الآراء على أنها حسابات «علائقية» أو «مفوضة» للتسامح لم يتم تحديد مقدار ما يتخلى عنه المرء في التسامح دائماً ويبدو أن الآراء تختلف. كحد أدنى، يتخلى الضحية عن حقه في الانتقام شخصياً من المذنب. ولكن هل يترتب على التسامح أن يتنازل عن دعوة السلطات المختصة للعقاب، أو التعويض عن الأذى الذي لحق به، أو حقه في تذكير الظالم والآخرين بالخطأ؟ إذا اعتبر المرء أن الغفران هو تنازل عن حق في الظلم ضد الظالم، فيبدو أن الغفران قد يكون مثيراً للمصالحة. ومع ذلك، اعتماداً على مقدار تنازل الضحايا عن التسامح، يمكن اعتماد هذا النوع من المصالحة على حساب العدالة. على النقيض من ذلك، فإن أولئك الذين يفكرون في التسامح على أنه التغلب

على الاستياء غالبًا ما يجادلون بأن الضحايا يمكن أن يغفروا ولكنهم يطالبون أيضًا بالعقاب والتعويضات وتذكر الخطأ.

بغض النظر عن تعريف المرء للتسامح، فإن الادعاء بأن الضحايا يجب أن يغفروا من أجل تحقيق مصالحة قيمة من المرجح أن يكون مثيرًا للجدل لأنه يطلب من الأشخاص الذين تعرضوا للإهانة والظلم والأذى من صراع الماضي أن يتحملوا عبء إصلاحه. نقطة أخرى مثيرة للقلق هي ما إذا كان يُطلب من الضحايا أن يغفروا دون قيد أو شرط (أي بدون أي استجابة مسبقة من الجاني) أو مشروطًا (أي استجابة لتغيير مهم أخلاقيًا في أو تصرف من قبل الظالم). علاوة على ذلك، سواء كان فعل مسامحة معين مناسبًا من الناحية الأخلاقية أو فاضلاً أو حتى حكيمًا للضحية، فإن الضغط على الضحية ليغفر له يعتبر مشكلة على نطاق واسع.

إن الجهود المبذولة لجعل التسامح مسألة رئيسية للمصالحة تواجه أيضًا أسئلة حول من له مكانة التسامح. فمثلاً، التسامح نيابة عن ضحية حية أمر غير مقبول أخلاقياً، إن لم يكن مستحيلًا. ويرى بعض المنظرين أيضًا أنه من المستحيل الصبح نيابة عن الضحايا المتوفين، مما يترتب على ذلك أن أخطاء مثل القتل لن تغتفر. في هذه الحالات، توفر إمكانية المصالحة التي تختلف عن التسامح طريقة لتصور حل إيجابي للماضي. ويناقد المنظرون ما إذا كان يمكن للدول أو المجموعات الأخرى أن تسامح نيابة عنهم. وأولئك الذين يعتقدون أن التسامح هو في الأساس تغيير في المواقف يجب أن يكون لديهم معنى لإسناد مثل هذه الحالات العقلية إلى المجموعات، ربما من خلال شرح كيف يتغير الموقف في الأشخاص الذين يمثلونهم (مثل القادة أو المتحدثين الرسميين) حيث يمكن اعتباره مسامحة جماعية.

٣,٩ المشاركة في عمليات التداول

في هذه المرحلة، تمت مراجعة مجموعة متنوعة من العمليات التي تعد بإصلاح العلاقات في أعقاب المخالفات أو الخلافات أو النزاعات. ربما يكون أحد أكبر العوامل في تحديد ما إذا كانت جهود المصالحة ستنتج هو الطريقة التي يتم اختيارها بها. يهدف عدد من التدابير (مثل الاعتذارات وقول الحقيقة) إلى استعادة الشعور بالكرامة والإدماج للأطراف التي تعرضت لسوء المعاملة أو المحرومة في السابق. يمكن تعظيم هذا التأثير إذا كان لتلك الأطراف رأي، على سبيل المثال، في اختيار المحاكمات الجنائية أو لجان الحقيقة، أو تحديد الشكل الذي ستتخذه التعويضات،

أو تصميم النصب التذكارية.

يُعطى نَحج العدالة التصالحية في إصدار الأحكام الجنائية أهمية استثنائية لمشاركة الضحايا في ممارسات مثل: مؤتمرات إصدار الأحكام والوساطة بين الضحية والجاني، تلعب الضحية دورًا نشطًا في تحديد الطريقة التي سيعوض بها الجاني عن جريمته. وبهذه الطريقة، يكون للضحية فرصة أكبر في الحصول على شكل من أشكال الرضا يقدره أكثر، على سبيل المثال: مدفوعات الاسترداد والتعويض بدلاً من سجن الجاني). قد توفر المشاركة النشطة للضحية أيضًا فرصة لتبديد استيائه أو مخاوفه، واستعادة إحساسه بالسيطرة على حياته، وإعادة تأكيد وضعه كعضو مهم في المجتمع لا ينبغي أن يتعرض لسوء المعاملة.

كما تقدر نماذج العدالة التصالحية المشاركة النشطة للمجرمين في إيجاد حل للمخالفات. على سبيل المثال: قد يُطلب من الجناة اقتراح أشكال جبر الضرر التي يمكنهم تقديمها للضحايا من خلال منحه فرصة للعب دور في بناء مستقبل أفضل، قد يتجنب الجاني دوامة خطرة من العار والغضب ويستعيد الشعور بقيمة الذات.

في القضايا السياسية، غالبًا ما يكون دور الضحية والجاني غير واضح المعالم أو متفق عليهما. وعليه، فإن دمج المدخلات من مختلف أطراف النزاع في تصميم عمليات المصالحة سيزيد من فرص اعتبار هذه الإجراءات شرعية عبر المجتمع بأكمله. يمكن أن توفر العمليات التداولية الشاملة لاختيار وتصميم وتفسير جهود المصالحة نموذجًا قيمًا لمستقبل المجتمع. لن يكون المستقبل خاليًا من الصراع أبدًا، لذلك، فإن الهدف المناسب لعمليات المصالحة هو وضع معايير لحل الخلافات بطريقة سلمية وعادلة ومنصفة.

٤. المصالحة والعدالة

لانتهاكات آثار على منظومة القيم الأخلاقية وخاصةً على العدالة. وتهمين الاهتمامات المتعلقة بالعدالة تقليديًا على المناقشات الفلسفية للرد على المخالفات والانتهاكات. فما هي العلاقة بين العدل والمصالحة؟ وتثار مناقشة هذا السؤال بشكل أكثر وضوحًا في السياق السياسي، لا سيما في المناقشات حول التبرير الأخلاقي للردود غير العقابية على المخالفات مثل لجان الحقيقة. ونستعرض هنا لمحة عامة عن المواقف المختلفة التي تم طرحها بشأن العلاقة بين العدالة والمصالحة.

يُطرح السؤال حول ما إذا كانت المصالحة متوافقة مع العدالة، ويتحول بالطبع إلى كيفية تصور المرء للعدالة. في بعض أجزاء الأدبيات، يتعلق السؤال بالعدالة التصحيحية.

على سبيل المثال، يعترض النقاد على دعوات المصالحة غير المصحوبة بالتعويض عن الأضرار التي لحقت بهم، مثل مصادرة الأرض كما أشرنا سابقاً، وكيف يتم الدفاع عن الاسترداد والتعويض كوسيلة للمصالحة. ومع ذلك، يوجد هنا أيضاً توتر بين العدالة والمصالحة. وإن إدخال خطاب المصالحة يشير بدلاً من ذلك إلى أن سبب نقل الممتلكات هو تأمين علاقات مستقبلية أفضل بين المذنبين والضحايا. وأن هذا هو الهدف التلغوي للمصالحة، كما يمكن أن يشير بشكل مهين إلى أن الاهتمام بالعدالة التصحيحية سبب غير كاف لتعويض الضحية، حيث أن العدالة لهؤلاء الضحايا تستحق تأمينهم عندما يكون ذلك أيضاً في مصلحة المذنبين.

بالنسبة للعديد من المنظرين الآخرين، خاصة أولئك الذين يكتبون عن السياقات الانتقالية، يُفترض أن العدالة هي «العدالة الجزائية». والادعاء الأساسي للعقابين هو أن مرتكبي المخالفات يستحقون أن يتعرضوا لعقوبة متناسبة. العدالة هي محاسبة المخالفين من خلال منحهم المعاملة السلبية التي يستحقونها.

على هذه الخلفية، هناك رأي مفاده أن المصالحة والعدالة الجزائية متوترة مع بعضها البعض. في حين تركز العدالة الجزائية على إيصال عقوبة تتناسب مع جريمة الماضي، فإن المصالحة تهتم بإقامة علاقات جيدة في المستقبل. يظهر الصراع بين العدالة والمصالحة عندما يختار الأفراد أو المجتمعات ردود فعل غير عقابية على أمل تحقيق السلام. وفقاً لأحد وجهات النظر، بقدر ما لا تعاقب المجتمعات الانتقالية المخالفين، فإنها تعزز المصالحة بتكلفة أخلاقية كبيرة: فهي تضحي بالعدالة. ويناقش المؤلفون ما إذا كانت هذه التضحية يمكن اعتبارها كلها مبررة أخلاقياً، بالنظر إلى مقتضيات المجتمعات الانتقالية.

طريقة أخرى لتأطير العلاقة بين العدالة الجزائية والمصالحة هي النظر إلى تحقيق العدالة، على أنه عقاب، وعلى أنه يساهم في المصالحة. من هذا المنظور، فإن العدالة الجزائية والمصالحة ليسا متعارضين بشكل أساسي أو بالضرورة. بل قد تكون العدالة شرطاً مسبقاً للمصالحة في الحالات التي يؤدي فيها السماح بالإفلات من العقاب على ارتكاب مخالفات جسيمة إلى تأجيج الاستياء وتقويض الثقة في المؤسسات. حتى إذا تم عزل المخالفين الأفراد بشكل أكبر من خلال الإجراءات العقابية، فإن محاسبتهم قد يكون منتجاً لمصالحة أوسع بين الضحايا وغيرهم من أفراد المجتمع، وكذلك بين الأجيال القادمة.

بدلاً من وضع تصور للعلاقة بين العدالة والمصالحة من خلال العمليات التي تعزز كل قيمة، تراعي مجموعة مختلفة من الآراء بدلاً من ذلك الاهتمامات الأخلاقية الأساسية المكونة لكل قيمة. وفقاً لبعض العلماء، تتوافق المصالحة والعدالة، على الرغم من القيم الأخلاقية المتميزة، ويمكن لمجموعة متنوعة من العمليات أن تستجيب للاهتمامات الأخلاقية التي تتناولها كل قيمة. أي أن الرد على المخالفات يمكن أن يكون عادلاً ويؤدي إلى المصالحة بدرجات مختلفة. قد تعزز الردود على المخالفات بعض جوانب العدالة (مثل المطالبة بالاعتراف بالضحايا ومساءلة الجناة)، ولكن ليس غيرها. على سبيل المثال، يمكن لهذا الرأي أن يستوعب الادعاء، الذي تم تقديمه أثناء لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب إفريقيا، إذ أن المذنبين يخضعون للمساءلة عندما يُطلب منهم الخضوع لتجربة العار المتمثلة في الشهادة علناً على جرائمهم. وبالمثل، قد تعزز بعض أبعاد المصالحة (مثل التغييرات المعرفية أو المواقف)، ولكن ليس غيرها.

الرأي الأخير هو أن المصالحة هي (جزء من) العدالة (أو كلها)، والمنظرون الذين يتبنون هذا الموقف يعتبرون أنه من الخطأ مساواة العدالة بالعدالة الجزائية. من وجهة نظر دعاة العدالة التصالحية، فإن العدالة تدور في الأساس حول إصلاح العلاقات المتضررة. اشتهر الرئيس القس «ديزموند توتو» بالرد على الانتقادات الموجهة إلى قرار لجنة الحقيقة والمصالحة بعدم متابعة العدالة الجزائية بقوله: «مع ذلك، نعتقد أن هناك نوعاً آخر من العدالة هي العدالة الإصلاحية التي لا تهتم بالعقاب بقدر ما تهتم بتصحيح الاختلالات، واستعادة العلاقات المقطوعة - مع الشفاء والانسجام والمصالحة.

من الصعب تقديم حساب نهائي للعدالة التصالحية. ومع ذلك، ينصب التركيز على تحقيق حالة علاقات مناسبة أخلاقياً، حيث يتم التركيز بشكل خاص على احتياجات الضحايا للاعتراف والأمن والتعويضات. وبالتالي، فإن تعزيز المصالحة هو تعزيز للعدالة. بقدر ما تساعد محاسبة المخالفين من خلال العقوبة على استعادة المواقف والمعايير والتفاعلات المناسبة أخلاقياً بين الضحية والخطأ والمجتمع، فإن العقوبة تتوافق مع العدالة التصالحية. ومع ذلك، فإن القصص - لا يقدر في حد ذاته - في تحقيق الأهداف.

الخلاصة

عالجت هذه الورقة الطرق المختلفة التي يتم من خلالها تصور إصلاح العلاقات في الأدبيات السياسية التي تناولت المصالحة، والعمليات التي يُزعم أنها تعزز هذا الإصلاح. وتبين أن عملية إصلاح العلاقات ذات قيمة وأهمية بسبب الحاجات الأخرى التي تمكن الأفراد والمجتمعات من تحقيقها. في السياق السياسي، فإن وقف العنف، ومنع العنف في المستقبل، وتحقيق الديمقراطية هي بعض القيم التي يمكن تعزيزها. في السياقات الشخصية، تشمل فوائد الإصلاح العلائقي تجنب المزيد من الأضرار التي تلحق بمصالح الفرد، بما في ذلك العبء النفسي للاستياء، أو الحاجات التي يجلبها التفاعل المستمر، مثل الربح المادي من خلال التجارة المستمرة. ولكن بالإضافة إلى هذه الأنواع من القيمة الأدائية، قد يجادل المرء أيضًا في أن المصالحة ذات قيمة في حد ذاتها. بقدر ما تكون العلاقة ذات قيمة جوهرية أو مناسبة أخلاقياً، فإن إصلاح العلاقة التي تمزقها تكتسب قيمة جوهرية مشتقة. بقدر ما ينتهك الفعل الخاطئ ويضر بالعلاقة التي يجب أن توجد بين طرفين لهما دوافع أخلاقية (أي علاقة الاحترام المتبادل ودرجة معقولة من الثقة في قدرة الطرف الآخر واستعداده للالتزام بمعايير السلوك المناسبة)، فإن المصالحة تضع الأمور في نصابها الصحيح.